

## الولاية حقي: ياللا نحكي حكاياتنا

### هدى الصدة

الولاية حقي هي حملة أطلقتها مؤسسة المرأة والذاكرة، وهي مؤسسة مصرية تعمل في مجال دراسات المرأة والجنس، ومعنية بإنتاج معرفة نسوية داعمة للحركات النسوية في العالم العربي. أطلقت المرأة والذاكرة حملة الولاية حقي في منتصف شهر مارس ٢٠٢١؛ للاعتراض على مقترح لتعديل قانون الأحوال الشخصية الذي أرسله مجلس الوزراء المصري إلى البرلمان في منتصف شهر فبراير ٢٠٢١ من خلال تسليط الضوء على المشاكل التي تتعرض لها النساء في مصر بسبب قوانين أسرة ظالمة.

اعتمدت الحملة منهج مشاركة الحكايات: «ياللا نحكي حكاياتنا»، داعيةً النساء المصريات اللاتي واجهن صعوبات بسبب انتفاء حقهن في الولاية على أنفسهن وأولادهن، بمشاركة حكاياتهن ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي غضون أيام قليلة، انتشر هاشتاج #الولاية\_حقي بشكل فاق كل التوقعات، وشهد مشاركة كبيرة جداً من نساء حكين عن مواقف تعرضن لها في حياتهن اليومية، كما انضم إلى حملة التدوين رجالٌ عبّروا عن دعمهم لحق النساء في الولاية على أنفسهن وأولادهن وعلى رفضهم لأوضاع تضع عراقيل غير منطقية أمام النساء لممارسة مسؤولياتهن. وفي خلال يومين، تحولت الحملة إلى ما يسمى «تريند» على وسائل التواصل الاجتماعي، وجذبت انتباه الصحف ومحطات التلفزيون، وتبناها شباب ومجموعات مختلفة، واكتسب هاشتاج #الولاية\_حقي حياة مستقلة تجاوزت نقطة البداية.

نجحت الحملة في جذب الانتباه، وأصبحت في خلال بضعة أيام ثاني تريند واسع التداول على منصة تويت، ترتب على هذا زخمٌ من المشاركة في الحملة أدى إلى التفات وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة للحملة وأصبحت قضية الولاية مطروحة بشكل غير مسبوق. الأثر المباشر للحملة التي أسهمت بشكل أساسي في بلورة غضب ورفض قطاع عريض في المجتمع المصري لمسودة القانون المقترح، هو سحب مقترح القانون، وتشكيل لجنة لإعادة النظر فيه. أما الأثر الأهم في رأيي هو تسليط الضوء على الشق الاجتماعي أو المشاكل الاجتماعية الناجمة عن وجود قانون أحوال شخصية غير عادل، وطرحه للنقاش المجتمعي لما له من تأثير على حيوات كل المصريين بغض النظر عن الانتماءات الدينية.

1 <https://www.facebook.com/search/top?q=%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D9%82%D9%8A>

وفيما يلي نص بيان المرأة والذاكرة الذي نُشرَ في ١٠ مارس ٢٠٢١ على مواقع التواصل الاجتماعي:

## الولاية حقي

### إقرار حق الولاية للنساء على أنفسهن وأطفالهن ضرورة ومطلب أساسي

عن مشروع قانون الأحوال الشخصية المقدم إلى البرلمان في فبراير ٢٠٢١

هالنا ما ورد في وسائل الإعلام عن مقترح مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية للمسلمين لما جاء به من نصوص تمييزية تنفي عن النساء الأهلية القانونية مخالفة للدستور وللواقع المعاش للنساء المصريات في القرن الواحد والعشرين. ووفقا للمشروع المقترح، تعتبر النساء، كل النساء بغض النظر عن السن أو المستوى التعليمي أو الخبرة العملية والحياتية، ناقصات الأهلية والقدرة التي تؤهلن لإدارة شؤونهن الخاصة وشؤون أطفالهن، فلا تعترف بولايتهن على أنفسهن وعلى أطفالهن وتظل النساء خاضعات لسيطرة الذكور في العائلة. بل وصل الأمر إلى استحداث نص يعطي السلطة للولي فسخ زواج من تقع تحت ولايته من النساء الرشيدات بحجة عدم الكفاءة.

نحن الآن في أمس الحاجة إلى قانون يحقق العدالة لجميع أفراد الأسرة ويحافظ على المصلحة الفضلى للأطفال، قانون يقر بولاية المرأة الرشيدة على نفسها وأطفالها، قانون ينظم إجراءات الزواج والطلاق والنفقة والحضانة أمام المحكمة على أساس العدل والرحمة وعدم التمييز.

هذا المشروع المقترح الذي طال انتظاره جاء مخيبا للأمال بسبب انفصاله عن الواقع المعاش للنساء والرجال، وتغاضيه عن المتاعب والمعاناة التي تتكبدها النساء في ظل قوانين مجحفة، وأيضا بسبب تبنيه أفكار وافتراسات قديمة عن أدوار النساء تجاوزها الزمن وتجاوزتها المجتمعات الحديثة.

### إقرار حق الولاية للنساء على أنفسهن وأطفالهن ضرورة ومطلب أساسي.

لذا نوجه دعوة للنساء المصريات، لكل من اصطدمت بتعليمات أو قوانين ظالمة في تعاملها مع مدرسة أطفالها، أو مؤسسات الدولة، أو البنوك، أو المحاكم، لأن ليس لديها حق الولاية على نفسها وأولادها، بمشاركة حكايتها ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي لكي نسلط الضوء على الآثار المترتبة على هذا الوضع الظالم ولكي نصحح المسار من أجل إصدار قانون أحوال شخصية يليق بمصر والمصريين.

ياللا نحكي حكاياتنا

[#الولاية حقي](#)

[#المرأة والذاكرة](#)

## الحركة النسوية والدولة وقانون الأحوال الشخصية

قنت قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين في مصر سنة ١٩٢٠ و١٩٢٩ وعدلت عدة مرات على مدار القرن العشرين. قوانين الأحوال الشخصية للأقباط هي عبارة عن قواعد سنت عام ١٩٣٨ من قبل المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس، وطالتها بعض التعديلات أيضاً في القرن العشرين. لكن، وإلى الآن، لا يوجد قانون موحد للأقباط ولكل مذهب قواعده الخاصة به على الرغم من عدة محاولات لتوحيد القواعد. ومنذ إلغاء المحاكم الشرعية، وإقرار قانون الأحوال الشخصية ليصبح القانون المطبق في المحاكم، أصبحت قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين هي القوانين التي تطبق في المحاكم على الأقباط والمسلمين. فعندما يحدث أي خلاف أو نزاع بين الأقباط يطبق قانون الأحوال الشخصية الذي يستند في مرجعيته إلى تفسيرات الفقهاء المسلمين بشأن العلاقات بين أفراد الأسرة.

من أهم العوائق التي تقف حائلاً دون تعديل قانون الأحوال الشخصية في مصر هو الخلط أو التماهي المتصور في المخيلة الجمعية بين قوانين الأحوال الشخصية والهوية الدينية، للمسلمين والأقباط على السواء. قانون الأحوال الشخصية صدر سنة ١٩٢٠ بناء على عملية انتقائية من أحكام الفقهاء، وتم تقنين مجموعة من المبادئ والقواعد أسست لإحكام سيطرة الرجال على النساء في المجال الخاص. أما فيما يخص الأقباط، فتترك الأمر للكنيسة، إلا في حالة الخلافات حين يتم اللجوء إلى المحاكم المدنية التي تطبق قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين. كرسّت الدولة الحديثة هذا الوضع التمييزي بين المسلمين والأقباط، خاصة عندما صدر دستور ١٩٥٦ ومنحت النساء حق التصويت والترشح للانتخابات، وحق المشاركة في المجال العام، لكن لم تمتد يد التحديث لتعالج عدم المساواة في المجال الخاص. وإلى يومنا هذا، مازالت قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والأقباط تعد تحت إشراف المؤسسات الدينية. ومازالت المجموعات النسوية التي تنتقد غياب المساواة في قوانين الأحوال الشخصية تواجه حملات تشويه واتهامات مكررة.

أثارت مسودة قانون الأحوال الشخصية المقترح غضباً في الدوائر الحقوقية والنسوية لأسباب عدة، من أهمها أنه لم يعالج مشكلة أساسية في فلسفة قانون الأحوال الشخصية المعمول به، وهي فلسفة تعتبر النساء، كل النساء بغض النظر عن السن أو الخبرة العملية والحياتية، ناقصات الأهلية والشخصية القانونية التي تؤهلن لإدارة شؤونهن الخاصة وشؤون أطفالهن، فلا تعترف بولائتهن على أنفسهن وعلى أطفالهن؛ أي أن المنطق الحاكم للقانون الحالي يفترض ولاية الرجال على النساء في العائلة ويقنن هذا في مجمل النصوص والأحكام. بل أضيف في المقترح نصاً مستحدثاً يعطي السلطة للولي في فسخ زواج من تقع تحت ولايته من النساء بحجة عدم الكفاءة. هذا القانون يمس حياة كل المصريات، المسلمات والمسيحيات، ويعرقل حياتهن، ليس فقط فيما يخص أمور الزواج والطلاق وحضانة الأطفال، إنما يؤثر على تعاملاتهن اليومية مع مؤسسات الدولة، مع البنوك، مع مدارس أولادهن، أي تفاصيل الحياة اليومية بشتى أشكالها.

## الحركة النسوية المصرية بعد ٢٠١١

مما لا شك فيه أن ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ شكلت نقطة تحول في مسار النضال النسوي في مصر على أكثر من مستوى، استفادت حملة الولاية حقي من الاتجاهات الجديدة في الناشطة النسوية والتفاعل مع المجتمع في العقد الفائت، فلقد فتح الحراك الثوري في ٢٠١١ المجال السياسي وأصبح من الممكن الحديث عن موضوعات محرمة والتصدي لها، خاصة فيما يتعلق بقضية العنف الجنسي ضد النساء. اكتسبت النساء قوة فعلية ورمزية بسبب مشاركتهن الفعالة في الحراك الثوري مما عضد من قدرتهن على الخوض في موضوعات مسكوت عنها. هناك توافق بين الناشطات النسويات على أن التصدي لقضية العنف الجنسي ضد النساء، هو من إنجازات ثورة ٢٥ يناير، وأن هذا الإنجاز له صدى واسع عند الأجيال الجديدة من النساء. منذ عام ٢٠١٣، أصبحت الحملات المناهضة للعنف الجنسي في مصر من الخصائص المميزة للناشطة النسوية، شارك فيها مجموعات ومبادرات وأفراد على وسائل التواصل الاجتماعي.

### القوة في الحكاية: أو لماذا نجحت حملة الولاية حقي؟

«تعد بدايات القرن الواحد والعشرين لحظة تاريخية؛ حيث تحظى القصة أو السردية باعتراف بأهميتها أكثر بكثير من السابق، من حيث أنها وسيلة سهلة وأساسية لإحياء ونشر بديهيات عن العدالة الاجتماعية والحفاظ عليها.»<sup>٢</sup>

من الخصائص المميزة لحملة الولاية حقي أنها اعتمدت على قوة الحكايات كمنهجية لتسليط الضوء على غياب العدالة الجندرية. جاء في البيان الأول الذي نشرته المرأة والذاكرة دعوة للنساء: ياللا نحكي حكاياتنا. استجابت النساء للدعوة وتشاركن حكايات مؤثرة عن التمييز الذي يعانين منه في حياتهن اليومية، عن العراقيل البيروقراطية في التعامل مع مؤسسات الدولة، وعن المعاناة التي يواجهنها في المجال العام والخاص. أصبح توثيق حكايات النساء في شكل سرديات أو قصة حياة أو تاريخ شفوي أو شهادات وأرشفتها جزءاً لا يتجزأ من نضال المجموعات المهمشة من أجل العدالة. بل «أضحت الأرشيفات التي تتضمن حكايات وشهادات من أهم أشكال المقاومة والصراع حول الذاكرة الجماعية لمجموعات أو مجتمعات... هذه الأرشيفات هي بالضرورة مواقع تنازع»<sup>٣</sup>. كانت الحكايات التي تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي أثناء الحملة بمثابة شهادات كما تعرفها الباحثة منال حمزة بوصفها «تقارير عامة عن غياب العدالة ومن ثم لها مقصد سياسي»<sup>٤</sup>. من خصائص الحكايات أنها كانت حميمية وعامة في آن، شخصية وموضوعية، وعليه أصبحت معادل موضوعي للنسوية الناشطة. لم يقتصر تأثير الحكايات على كونها مصدراً للمعلومات سلطت الضوء على غياب العدالة، بل أنها لعبت دوراً تحفيزياً ومقاوماً أيضاً.

2 Rickie Solinger, "Introduction." In Rickie Solinger, et al. ed. *Telling Stories to Change the World: Global Voices on the Power of Narrative to Build Community and Make Social Justice Claims*. New York and London: Routledge, 2008, p. 1.

3 Hoda Elsadda, "An Archive of Hope: Translating Memories of Revolution" in *Translating Dissent: Voices from and with the Egyptian Revolution (Critical Perspectives on Citizen Media)*, edited by Mona Baker. (London and New York: Routledge, 2016, pp. 148-160), p.2.

4 Manal Hamzeh, "Testimonio as Methodology: Archiving, Translating, and Theorizing Egyptian Women's Experiences of Gendered Violence in the January 25<sup>th</sup> Revolution," in *Oral History in Times of Change: Gender, Documentation, and the Making of Archives*, edited by Hoda Elsadda and Hanan Sabea. (Cairo Papers in Social Science, (2018) 35:1, pp.124- 132) p. 125.

شجعت الحكايات المحكية بسلاسة ولغة بسيطة النساء على المشاركة والحكي، وبالتدريج اتسع مجال المشاركة وتنامى الحكي، لماذا؟ مما لا شك فيه كان لعدالة القضية الدور الأهم في التحفيز على المشاركة، لكن هناك أسباب أخرى لها علاقة بقوة الحكايات وتأثيرها على الوعي. بعض الحكايات أحدثت صدمة عند قراء كثير لم يكن لديهم/ن معرفة بجسامة المشكلة. لكن، والنقطة الأهم في رأيي، أن الحكايات عرّت الواقع التمييزي الذي نعرفه، الواقع الذي اعتدناه وتأقلمنا معه، شجعتنا الحكايات على رؤية واقع موجود، لكن بسبب الاعتياد والتأقلم، اعتدناه وألفناه فأصبح غير مرئي أو خارج نطاق البصر. الحكايات جعلت المألوف غير مألوف، وأرغمتنا على فتح أعيننا وعدم تجاهل الظلم الصارخ، أحدثت الحكايات صدمة معرفية وشعورية لأجيال من النساء اعتبرن أنفسهن مستقلات وقويات، لكنهن في الوقت نفسه تأقلمن مع قوانين وقواعد غير منطقية ومجحفة، هؤلاء النساء أصابهن هلع عند مواجهة حكايات أبرزت هشاشة وضعهن في المجتمع. أبرزت الحكايات، بغض النظر عن درجة المعاناة التي تواجهها الراوية، أنه في كل الأحوال، تُعامل النساء معاملة الأطفال القُصّر الذين لا يعون مصلتهم. كما بيّنت الحكايات أن التمييز ضد النساء في القوانين واللوائح الرسمية يساوي بين الجميع، بمعنى أن النساء من مختلف الطبقات الاجتماعية والانتماءات الدينية هنّ ضحايا محتملين أو فعليين لقوانين ظالمة، ومع اعتبار أن المزايا الطبقية والاقتصادية قد توفّر قدرًا ما من الحماية من الواقع التمييزي، إلا أنّ الوضع يظل بائسًا لجميع النساء، بغض النظر عن المناصب أو القدرة الاقتصادية أو التمييز الطبقي، فهذه امرأة من الطبقة المتوسطة، وقد تكون وزيرة أو مديرة شركة أو أستاذة جامعية، لكنها لا تستطيع اصطحاب أولادها للسفر من دون إذن زوجها، مع العلم أنّ زوجها يستطيع فعل ذلك من دون إذنها، ولا تستطيع تحويل أولادها من مدرسة إلى أخرى من دون إذن الزوج، أو من دون اللجوء إلى المحكمة للحصول على الولاية التعليمية لأولادها حتى وهي حاضنة لهم، ولا تستطيع مديرة بنك إدارة أموال أولادها القُصّر في البنك الذي تديره، على سبيل المثال لا الحصر. تتفاوت صدمة الحكايات ما بين المأساوي إلى المضحك المبكي.

كانت الحكايات بمنزلة دراسة نقدية لأوجه العوار في قوانين الأحوال الشخصية، دراسة في شكل حكايات من الواقع المُعاش، فلفتت الانتباه إلى مشكلات اعتدناها أو تكيّفنا معها أو اعتبرناها عادية وطبيعية، وهي ليست كذلك. ومن ثمّ، تفاعلت نساء كثيرات مع الهاشاج، وتشجّعن وشاركن حكاياتهن وآراءهن، كما شاركن في تشكيل تصورات ورؤى جديدة عن المستقبل الذي يحلمن به. تضمنت الحكايات أيضًا رؤى وتصورات عن مفهوم العدالة، عن تمثيلات الهوية الثقافية، عن المستجدات التي طرأت على المجتمع المصري في القرن الواحد والعشرين وما تعنيه تلك المستجدات فيما يخص تصوراتنا عن الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال. أعطت الحكايات قوة ودعم للنساء صاحبات الحكايات، وأصبحن ناقداً، ناشطات لهن فاعلية في المجتمع عوضاً عن كونهن ضحايا أوضاع ظالمة وحسب. من ثمّ، أتاحت الحكايات

الفرصة لبناء تحالفات بين مجموعات متباينة، لكنها كلها تعمل من أجل هدف مشترك وهو تحقيق العدالة الجندرية في المجتمع والقانون.

في النهاية، حاولت تقديم تعريف موجز عن حملة «الولاية حقي» التي هدفت إلى تسليط الضوء على مناطق العوار في قانون الأحوال الشخصية في مصر، والتحفيز على عقد حوار مجتمعي حقيقي يشارك فيه قطاعات واسعة في المجتمع المصري وأصحاب المصلحة، المواطنين والمواطنات. اخترت التركيز على تداعيات الحكي في تنشيط الفعل الجماعي أو الناشطة المجتمعية وعلى الحكي بوصفه وسيلة لبناء تحالفات تعمل بهدف التغيير الاجتماعي. اهتمامي بالحكي باعتباره منهجية ناشطة هو جزء لا يتجزأ من اهتمامي بأشكال التعبير النسوية في تعاطيها مع العالم والمجتمع. إن القوة في الحكاية؛ لأن الحكاية لا تخاطب العقل فحسب، بل تخاطب الوجدان والشعور، هي ليست وسيلة للتعرف على معلومات أو أحداث فقط لكنها تحفزُ الهممَ، بل وقد تساعد في إحداث تغيير في رؤيتنا لأنفسنا والعالم.